Al-Qasemi Journal of Islamic Studies, **volume 2, Issue 2 (2017), 157-169**

قراءة في كتاب "الدولة المستحيلة"[1] للبروفسور وائل الحلاق

صبحي ريان[2]

بلا شك أن هذا الكتاب أثار زوبعة من النقد والتهم وردود الفعل المختلفة بين المثقفين العرب والمسلمين، وهو رد فعل ونتيجة طبيعية للصدمة التي أحدثها الكتاب في أوساط المثقفين. وخاصة الإسلاميين منهم الذين يعتقدون بإمكان تطبيق الإسلام في الدولة الحديثة، ويعتبر هذا الكتاب صعقة كهربائية للخطاب الإسلامي الحديث هزت أركانه وفككت أوصاله وتركته يعيد التفكير في مقولاته ويراجع خطابه السياسي من جديد. لكن لم يكن هدف الكتاب الهدم وإشاعة الإحباط واليأس، فهو يهدم لأجل البناء، بناء يقوم على أصول إسلامية لا دخيلة مستوردة، ويفتح آفاقا جديدة لاستئناف الحياة الإسلامية تقوم على المرجعيات الأخلاق الإسلامية الأصيلة النافية للخطاب المعاصر والمتجاوزة له في الوقت نفسه.

يقوم هذا الكتاب على فكرة واضحة لكنها في غاية العمق والاتساق المنطقي. ومفادها أن "مفهوم "الدولة الإسلامية" مستحيل وينطوي على تناقض داخلي، وذلك بحسب أي تعريف سائد لما تمثله الدولة الحديثة" (ص 19) ويحاول الكاتب بعد هذا التصريح حشد الأدلة لإثبات هذه الأطروحة.

يدلل الحلاق على هذه الاستحالة من خلال عرض مستفيض للفرضيات الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة والتي تتناقض في جوهرها مع الفرضيات المؤسسة للإسلام، يتناول هذا العرض نقدا شديدا للدولة الحديثة من خلال تفكيك بناها التحتية وأصولها اللاأخلاقية ويبين الأزمة الحقيقية التي تعاني منها، وهو لا يرى بإمكان الغرب المبدع لهذا النموذج من الدولة إمكانية إصلاح هذه الأزمات أو تقديم حلول وأجوبة لها. إنما يرى بازدياد

---

[1] وائل الحلاق، الدولة المستحيلة- الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2014.

[2] أكاديمية القاسمي.

أزماتها وتفاقمها في المستقبل، وتوغلها في الظلم وإنتاج وسائله اللاإنسانية في استغلال الشعوب واستعبادها، فضلا لعدائها للطبيعة، سعيا للسيطرة والهيمنة على الإنسان والطبيعة، وصياغة الإنسان وتشكيله وفقا لمصالحها المادية الشجعة غير المحدودة، فالدولة الحديثة تسير باتجاه حتمي نحو الدمار.

يتحدد نموذج الدولة الحديثة بمقومات أو صفات جوهرية ضرورية لا يمكن لدولة أن تتنازل عنها، بل تعمل الدول على تعزيزها. "خصائص أساسية امتلكتها الدولة في الواقع لمئة عام على الأقل ولا يمكن من دونها تصورها كدولة قط، كونها أساسية" (ص 60)

1. تكوين الدولة كتجربة تاريخية محددة ومحلية إلى حد بعيد.

يقول الحلاق بأن الدولة الحديثة نتاج أوروبي بامتياز، وهي عملية صيرورة سياسية وسياسية ثقافية تخص أوروبا ومميز لها وهي انعكاس للتطورات الاجتماعية-الاقتصادية والاجتماعية – السياسية النموذجية في أوروبا والتطورات المماثلة في مستعمراتها. هذه الصيرورة الخاصة بأوروبا تختلف عن التجربة التاريخية عند المسلمين، فالتجربة الإسلامية في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة مرت في تطورات خاصة ومحددة في الزمان والمكان وظروف وتفاعلات وسياقات مختلفة جذريا عن الحالة الأوروبية.

2. سيادة الدولة والميتافيزيقا التي أنتجتها.

تعتبر السيادة إحدى الخصائص المؤسسة للدولة، وتقوم على مفهوم إرادة التمثيل أو الإرادة الشعبية، وتنهض على فكرة أن الأمة التي تجسد الدولة هي صاحبة إرادتها ومصيرها. وكذلك تطلب السيادة اعترافا دوليا بشرعية التمثيل في تعاملاتها مع الدول. وحسب الترتيب الدولي فلا نظام أعلى من الدولة داخل حدود الأمة، وقانونها هو قانون الوطن ولا يمكن أن تبطل أو تستأنف أحكامها عند سلطة أعلى. وهذا التماهي بين الذات والدولة ذات السيادة يعد بمنزلة إدراك وتشكيل للذات من خلال الإرادة السيادية بكونها مصدرا لكل من القانون والأمة. فالقانون يعكس الإرادة السيادية والتي بدورها تخلق الذات وتشكلها على صورتها، لا تزيد كثيرا عن كونه إحلالا واستبدالا للتصور المسيحي

للإرادة. ويوضح كارل شميت ذلك بقوله "إن المفاهيم المهمة في النظرية الحديثة عن الدولة هي مفاهيم لاهوتية معلمنة" ويضيف إن "قرار الدولة بصفتها كائنا ذا سيادة أشبه ما يكون بالمعجزة الدينية: فلا مرجعية لها إلا كينونتها"، وهذا يعني أن يكون المرء مواطنا يعيش تحت إرادة سيادية لها ميتافيزيقيتها الخاصة، يعني عيشه مع إله آخر وتحت إمرته، وهو الإله القادر على التحكم في حياة المؤمنين.

بالمقابل "يقوم الحكم الإسلامي على أسس أخلاقية وقانونية وسياسية واجتماعية وميتافيزيقية مختلفة جذريا عن الأسس التي تدعم الدولة الحديثة" (ص 105) والتي مصدرها خارج الإنسان وهو الله تعالى، "أن الله هو صاحب السيادة الأوحد في تحديد القيم الأخلاقية التي يقوم عليها الإيمان" (ص 108) كما أن العلاقة بين الإيمان والعمل الصالح علاقة بنيوية عضوية، وهذا يعني أن وجود الإيمان يتضمن بصورة مطلقة وجود الأعمال الصالحة والعكس (ص 173) لذلك كان التوحيد الركن الأول للإسلام والذي تنبثق منه وتتأسس عليه سائر الأركان والأحكام الإسلامية، وقد وعى علماء المسلمين أهمية التوحيد من خلال تصدير أعمالهم وأبحاثهم به، ولا يخفى على أحد من المسلمين مركزية هذا المفهوم.

وهكذا يكون الاختلاف جوهريا بين مفهومي السيادة في كلا النموذجين، لا يقبل التسوية مهما اجتهد المجتهدون. "لا يمكن أن يكون ثمة إسلام من دون نظام أخلاقي قانوني مرتكز على بعد ميتافيزيقي، وبل يمكن أن يكون ثمة مثل هذا النظام الأخلاقي من دون سيادة إلهية أو خارجها، وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تكون ثمة دولة حديثة من دون سيادة أو إرادة سيادية خاصة بها". (ص 111)

3. احتكار الدولة التشريع وما يتعلق بذلك من احتكار ما يسمى العنف المشروع.

القانون نتاجا طبيعيا للإرادة السيادية وتعبيرا لها، ولا يمكن أن نتصور دولة من دون هذه الخاصية، فالدولة هي المشرع الشبيه بالإله بامتياز. ويكون تطبيق القانون تحقيقا لتلك

الإرادة. وهكذا تحدد الدولة وحدها حدود العنف وتحدد نوع ومستوى العنف الذي يطبق على الخارجين عن إرادتها.

يعتبر مبدأ فصل السلطات من أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة. لكن الدولة الحديثة تنتهك هذا المبدأ صراحة، فنجد أن الحزب الحاكم مهيمنا على السلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة القضائية، فتجد أن أعضاء الحكومة هم أيضا أعضاء البرلمان الذين يسنون القوانين وهم الذين يعينون القضاة في المحاكم. فالحديث عن فصل السلطات في الدولة الحديثة ليس حقيقيا، والحقيقة هي هيمنة السياسي على التشريع والتطبيق والتنفيذ.

أما في الحكم الإسلامي نجد أن التشريع مصدره الله تعالى ولم تدعي الخلافة مرة بأنها مصدر التشريع. فالفقيه والمفتي والقاضي كانوا يقومون بوظائفهم المختلفة تحت سلطة الشريعة وليس تحت سلطة القانون الدولة أو نظام الدولة أو تشريعها. وكانوا يفعلون ذلك في عالمهم الاجتماعي ومن أجل ذلك العالم. (ص 117) فقد عملت السلطتين التشريعية والقضائية باستقلال تام عن تأثير السلطة التنفيذية. ويضيف بأن طبيعة الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الإسلام كانت أكثر دقة في تجسيد معنى هذا الفصل وهدفه وأكثر تفوقا قياسا بما نجده في الدولة الحديثة النموذجية. (ص 148)

4. جهاز الدولة البيروقراطي،

يعتبر الجهاز البيروقراطي من الخصائص الرسمية الأساسية للدولة الحديثة وهو نظاما إداريا وقانونيا قابلا للتغيير بواسطة الذي تتوجه إليه أنشطة الهيئة الإدارية الناظمة أيضا بلوائح منظمة. وتمتاز ببنية هرمية تتجه من الأعلى إلى الأسفل، وهي أداة الإدارة ووسيلتها، والإدارة في الدولة الحديثة هي تنظيم التحكم والحكم وقابلية الحكم والعنف. وهي امتداد للقانون وظيفتها تشكيل الجماعات والذاتيات الفردية وتعيد صياغتها باستمرار، بمعني أنها تنتج جماعة الدولة.

5. تدخل الدولة الثقافي الهيمني في النظام الاجتماعي بما في ذلك إنتاجها الذات الوطنية.

تدخل الدولة الحديثة بالمجال الثقافي والهيمنة عليه يعني تدمير الوحدات الثقافية الأخرى وإعادة تشكيلها ضمن منظور واحد تحدده الدولة من خلال مدارس الدولة ومناهج التعليم التي تنظمها قوانين الدولة.

هذه الخصائص التي تميز الدولة الحديثة (ص 63) لا تتفق مع الإسلام بل تتناقض مع أصوله كون هذه الخصائص تنفي القيم الأخلاقية الإسلامية وتفصل بين الأخلاق والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون. يتمثل هذا الفصل من خلال الأطروحات الفلسفية الغربية التي تميز بين "ما هو كائن" و"ما ينبغي أن يكون" أي بين الحقيقة والقيمة، بمعنى تجريد مناحي الحياة من الأخلاق. "فاذا ما كان ديكارت وكانط قد شعبا العلاقة العضوية بين "ما هو كائن" و"ما ينبغي أن يكون" في المسيحية فان نيتشه قد محاها بالكامل" (ص 161) بينما الخطاب الإسلامي "لم ينظر إلى القانوني والأخلاقي باعتبارهما مقولتين منقسمتين، فقد كان "ما هو كائن" و"ما ينبغي أن يكون" والحقيقة والقيمة الشيء الواحد ذاته" (ص 162) بمعنى ليس هناك حكم إسلامي في العبادات والمعاملات إلا ومعلق برباط وثيق بقيمة أخلاقية.

نحن أمام نموذجين مختلفين، حيث يشمل كل منهما على خصائص مكونة ومؤسسة مرتبطة مع بعضها البعض من حيث التأثير المتبادل، وإذا فقد النموذج أحد مقوماته الأساسية فقد ذاتيته، فهو نظام مترابط لا يمكن تغييره، ويكون تطبيق الإسلام في الدولة الحديثة هو بمثابة تفريغ الإسلام من جوهره المؤسس وهو الأخلاق، وهو كانتزاع الروح منه وتقديمه كجثة هامدة، ويكون اسما بلا معنى أو كالفاجرة تلبس جلبابا.

بالإضافة لذلك، إن النظام المؤسس للدولة الحديثة لن يسمح لجسم أو فكر جديد أن يغير نظامه، لذلك يحشد نظام الدولة الحديثة كل قواه الداخلية والخارجية لمحاربة هذا الجديد، باعتبار أن الدولة القطرية ليست مستقلة عن النظام العالمي بل هي جزء لا يتجزأ منه، هذا الوضع القائم يجعل قيام الدولة الإسلامية مستحيلا لأنها ستقف أمام العالم

وجها لوجه مستخدما قدراته ووسائله الإعلامية والاستعلامية والاقتصادية والعسكرية الجبارة لمواجهة الدولة الإسلامية باعتبارها خطرا يهدد نظامه.

إن دعوى تطبيق الإسلام في الدولة الحديثة ليس مجرد انحراف عن الإسلام يمكن تقويمه وإصلاحه، إنما هو نفي للإسلام ذاته روحا والحفاظ على قشوره، لأنه تنازل عن مركزية الأخلاق المتغلغل في كل جوانب الحياة، فهو يسري في كل حكم تعبدي ومعاملتي، ويقف وراء كل سلوك موجها ومقوما له.

لذلك تكون هذه الدعوى مجرد تبريرا ناتجا بالضرورة عن قصور معرفي بالفرضيات المؤسسة للدولة الحديثة فضلا عن فهم تسطيحي للإسلام. واعتقد باجتماع السببين معا في بلوره هذه الدعوى. كما تتعارض هذه الدعوى مع تاريخ الحكم الإسلامي على مدى اثنا عشر قرن من خلال نموذج للحكم تميز بالعدل والحرية بأشكال متفاوتة من زمن لآخر أو من جغرافيا لأخرى، يفوق الدولة الحديثة أخلاقا في جميع مستويات الحياة.

يمكننا أن نخلص إلى أن رسالة كتاب "الدولة المستحيلة" تتلخص بثلاث نقاط مركزية:

1. اعتبار الكتاب نقدا للحداثة الغربية وبيان إفلاسه الأخلاقي وانعكاس هذا الإفلاس على النطاقات الأخرى في السياسة والاجتماع والاقتصاد، وما العولمة إلا نتاجا حتميا للدولة الحديثة.
2. واجب المسلمين في هذا العصر أن يقدموا للعالم حداثتهم الخاصة بهم، وعدم الاكتفاء بتقليد الحداثة الغربية. وعليهم أن يتحلوا بالشجاعة والجرأة الفكرية لتقديم أجندة خاصة بهم للإصلاح وخلق نظام جديد.
3. يملك المسلمون تراثا غنيا يحوي جواهر وتصورات وأنماط وآليات للتعامل مع مستويات الحكم، يمكن استغلال هذا التراث والاعتماد عليه في بناء نظام إسلامي حداثي جديد.

سؤال الدولة بين الحلاق والمرزوقي

ليس غريبا أن تكون اعتراضات على أطروحة الحلاق في "الدولة المستحيلة" لأنها تفكك الخطاب الإسلامي الحديث وخاصة خطاب حركة الإخوان المسلمين التي تبنت فكرة تطبيق الإسلام من خلال الدولة الحديثة بدعوى أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان. لذلك كانت الردود مختلفة المشارب والنحل سأحاول التركيز على أهم هذه الاعتراضات وهو اعتراض المرزوقي.

يعترض أبو يعرب المرزوقي على كتاب "الدولة المستحيلة" للمفكر العربي البروفسور وائل الحلاق. وقد حشد المرزوقي اعتراضاته في مقال بعنوان "هل صحيح ألا مستقبل لدولة الإسلام؟ – هل هي مستحيلة فعلا؟" [3] يستهل المرزوقي اعتراضه بصورة لا تخلو من الغضب الناتج عن الصدمة من خلال تسخيف متعمد لأطروحة الحلاق.

> "ليس من عادتي العناية بالموضة. خاصة إذا كانت تدور حول كليشهات فاقدة لروح الفكر الفلسفي أعني علاج القضايا من منطلق مفهوماتها التي يتعلق بها الإشكال." "وآخر صيحات هذه الخرافة أطروحة الدولة المستحيلة والتناقض الجوهري لمفهوم الدولة الإسلامية لوائل حلاق."

لو كانت هذه اللهجة الناكرة لأهمية "الدولة المستحيلة" حقا، لما استنفر المرزوقي كل ترسانته الفكرية للرد عليها.

وينتقل المرزوقي من التسخيف إلى الاتهام بمقولات لم يدعيها الحلاق فضلا عن نقده الشديد لها.

> "لذلك فلن أتهم صاحبها بمعاداة الإسلام من خلال اعتبار أهم مقوماته أمرا ماضيا تجاوزه التاريخ ولا مستقبل له فهذا هو جوهر الاستراتيجية التي يعتمدها

[3] أبو يعرب المرزوقي، الوعي العربي بقضايا الأمة بتاريخ 11.7.2015
https://abouyaarebmarzouki.wordpress.com

العلمانيون والليبراليون والقوميون الفاشيون الذين يريدون تأبيد تفتيت دار الإسلام وتشتيت تاريخه لإضفاء الشرعية على الدويلات القطرية التي تسهل الاستضعاف والاستتباع من المستعمر وذراعيه إيران وإسرائيل ومليشياتهما."

عدم الاتهام بمعادة الإسلام يليه مباشرة اتهام بعداء استراتيجي للإسلام، يهدف إلى تفتيت دار الإسلام وشرعنة الدولة القطرية خدمة للمستعمر، بينما القارئ للدولة المستحيلة يجد أن كل صفحة بالكتاب تشهد بعكس هذا الادعاء، لأن الكتاب هو بالأصل نقد للدولة القطرية المؤسسة على فكرة القومية، كما هناك نقد لاذع للاستعمار باعتباره نتيجة للدولة الحديثة، وهو لا يكتفي بالنقد بل يفكك الأصول المؤسسة للاستعمار.

يعترض المرزوقي على نقد الحلاق لأخلاق الدولة الحديثة "وليس صحيحا أن الفكر الحديث يحاول استمداد تأسيس الخلقي في السياسي من الدنيوي -بمعنى ما يقابل الأخروي إذ بهذا المعنى حتى الإسلام لا يفعل- بل المقابلة هي بين المصلحي المنفعي الخالص والخلقي. فمصادر نظرية الحكم والدولة مصادرها الفلسفية سواء القديم منها أو الوسيط أو الكلاسيكي أو الحديث التنويري أو الحديث ما بعد التنويري كلها تأسيسات تعتمد على مفهوم الإنسان وحقوقه الطبيعية المترتبة على مقومات وجوده وخاصة حريته ومسؤوليته وحاجاته الأمنية والإعالية."

لا أحد ينكر بأن الدولة الحديثة تقوم على العلمانية التي تفصل بين الدين والسياسة، كما أن العلمانية تعتمد بأصولها الفكرية على النظريات الفلسفية الحديثة التي ميزت بين القيمة والحقيقة أو ما هو كائن وما يجب أن يكون، وهي أصول في فلسفة ديكارت وكانط وهيوم وصولا إلى نيتشه الذي أنكر وجود ما يجب أن يكون بمعنى محو الأخلاق كليا. وليس هناك فيلسوف واحد ذو تأثير على الصيرورة الغربية إلا وأكد هذا التوجه. كما أن مفهوم الإنسان وحقوقه الطبيعة في الفلسفة الغربية مستمدة من العقل أو المجتمع، ويكون مصدرها الإنسان وليس خارجه. بمعنى رفض اعتبار الدين أو الله تعالى مصدر الأخلاق. هل

هذان التصورين سواء؟ وهل يمكن للمرزوقي الفيلسوف الكبير إلى أبسط مسلم أن يقبل باستبدال الأخلاق الإلهية بأخلاق من صنع البشر؟

يعتبر المرزوقي أن وظيفة الدولة هي جوهرها "فلها فكر وضعي يعود إلى اجتهادات إنسانية صريحة هي المعرفة المتوفرة بشروط الأمن والإعالة في الجماعات أو الحماية والرعاية وتلك هي وظائف الدولة."

لا ينكر الحلاق دور الدولة في الحماية والرعاية، لكن ينتقد دور الهيمنة والسيطرة والعنف التي تمارسه الدولة لتشكيل الأمة أفرادا وجماعات ليكونوا عبيدا للدولة التي لا هدف لها إلا وجودها. وهو ينتقد هيمنة الدولة على التربية والاقتصاد والقانون وغيرها من مناحي الحياة وهذا لا يعني إلا دكتاتورية الدولة وقمع التعددية والحريات. والأهم من ذلك طبيعة المرجعيات التي توجه هذه النطاقات. الدولة الحديثة أنتجت اقتصادا هدفه الهيمنة واستغلال الضعفاء، وسياسيا لا يني يعمل على استعباد الشعوب واستعمارها، ومجتمعا يهدده التفكك الأسري. هل هذا التوحش أخلاقيا؟

بالمقابل نجد "الإنسان الاقتصادي المسلم هو الذي خلق، خلال ألف سنة مجتمعا مدنيا أبعد السياسة والسلطة التنفيذية وحدد ما يعنيه الإسلام. ويسعي هذا الإنسان الاقتصادي المسلم النموذجي إلى الثروة والربح لكنه يظل ملتزما ماديا ونفسيا بالمسؤولية الاجتماعية لأنه يؤمن أن كل شيء هو ملك لصاحب السيادة الأسمى، فان الثروة والربح لا يملكهما الغني وحده ولا يكونان مقدرين له من دون سواء. فهما من صنع صاحب السيادة الأسمى ومن أجله حيث تتطابق حقوقه مع حقوق الفقراء والمحرومين." (الحلاق، 284)

يدعي المرزوقي بتأثير هيجل على الحلاق

"والملاحظ أن نظرية حلاق التي يظنها الكثير أمرا جديدا هي في الحقيقة صيغة جديدة سطحية ومشوهة لنظرية هيجل في الدولة الإسلامية المستحيلة لعلل أخرى."

يستدل المرزوقي على ادعائه:

"ذلك أن هيجل أسس حكمه على مقومات عقدية في الإسلام تحول دون الطبقية والتراتبية ولا تعترف إلا بالمساواة المطلقة بين البشر -أي المثال الأعلى الذي تصبو إليه كل الجماعات والذي يراه هيجل حائلا دون الاستقرار والأمن وهو التناقض الذي يعتبره هيجل محايثا لنظرية الدولة الإسلامية بخلاف نظرية الدولة المسيحية التي تعلل التعضي وما يترتب عليه من فروق وامتيازات-وليس على صفات يدعي لها أصحابها الخصوصية دون إثبات أنها ليست موجودة في كل دولة من حيث هي دولة بما فيها الدولة الحديثة.

يحاول المرزوقي إقحام هيغل عنوة في هذا النقاش، وهو اتهام لا نجد له مستندا أو إشارة في "الدولة المستحلبة" تشير إلى ادعاء هيغل، بل تجد العكس تماما من خلال عرضه للعلاقة بين طبقات المجتمع الإسلامي. الأغنياء والفقراء، العلماء وعامة الناس، الخليفة والأمة وغيرها من التفاوتات الطبقية الأخرى. كما أن الحلاق في عرضه للحكم الإسلامي أكد على أثر المرجعيات الأخلاقية على تشكيل العلاقة بين هذه الطبقات. لكن جميع هذه الطبقات المتفاوتة متساوية في قبولها للسيادة الإلهية.

لقد فهم المرزوقي بأن الحلاق ينفي قيام دولة أو حكم إسلامي في العصر الحديث،

"إذن فنحن لا نفهم محاولة إثبات أن الإسلام لا يمكن أن يؤسس نظاما يشترك مع الحداثة في أي نزر من قيامه لنستنتج أن دولته مستحيلة الوجود بعد القرون الوسطى وأن الدولة الحديثة تتميز على دولته بعدة أمور لا شيء يثبت فقدانها فيها."

يغيب عن المرزوقي حقيقة الاختلاف الجوهري بين النظامين، بحيث يعتمد كل منهما على فرضيات ومرجعيات متناقضة، وهل يمكن الجمع بين نقيضين؟ كيف يمكن التوفيق بين نظام يؤمن بأن الله هو مصدر التشريع والأخلاق وهو يمثل المرجعية الأساسية للسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وجميع سلوكيات الإنسان. ونظام يجعل عقل الإنسان مرجعيته الأساسية ويخضع ظواهر الطبيعة ومؤسسات الدولة وسلوكيات الإنسان لمبادئ

العقلانية. ولا يخفى على أحد تاريخ العنف التي مارسته الدولة العقلانية الغربية من حروب ودمار وظلم واستغلال وتهديد لمستقبل البشرية بإنتاجها لسلاح الدمار الشامل وباعتدائها على الطبيعة. أليست هذه الشرور نتيجة طبيعية للعقلانية المنفصلة عن الأخلاق.

بينما يؤكد الحلاق إمكان قيام دولة مسلمة في العصر الحديث، بل يرى أن حاجة البشرية اليوم إلى دولة إسلامية أكثر إلحاحا من أي عصر سابق. لأن الإسلام بمرجعيته الأخلاقية يملك الحل للأزمات التي تعاني منها الإنسانية جراء غياب العدل والأخلاق التي تمارسها الدولة الحديثة على شعوبها وتكتوي بها شعوب العالم الأخرى.

"بيد أن إخضاع الحداثة لنقد أخلاقي يعيد هيكلتها يبقى الحاجة الأساس، لا لقيام حكم إسلامي فحسب، بل لبقائنا المادي والروحي، ليست الأزمة حكرا على الحكم الإسلامي والمسلمين"

"يمكن للمسلمين الأن – خاصة بعد الربيع العربي – أن يشرعوا في الإفصاح عن أشكال حكم جديدة وبنائها عل نحو تكون فيه قابلية لتطوير أكبر وأقوى على النمط نفسه. ويتطلب هذا تفكيرا بعيدا عن الامتثال وقدرة أصيلة على التخيل، حيث ينبغي إعادة التفكير في الوحدات الاجتماعية التي تصنع النظام الاجتماعي-السياسي الأكبر على أساس مجتمعات أخلاقية تحتاج من ضمن ما تحتاج إلى أن يعاد لها ثراؤها الروحي. وسوف توفر المصادر الأخلاقية التاريخية مخطط عمل لتعريف ما يعنيه الانخراط في الاقتصاد والتعليم والمجالين الخاص والعام." (الحلاق, 294)

لكن المرزوقي يصر على أخلاقية الدولة الحديثة:

"وكذلك الزعم بأن النظام الحديث لا يتضمن بعدا خلقيا-وهو أمر لا يصدقه عاقل"

ويوضح لنا مفهومه للأخلاق قائلا:

"وحقيقة الدولة تختلف تماما عن كلام أهلها أو أعدائها في وصفها ضمن الأيديولوجية التي لها أو عليها. لذلك فغالبا ما يكون كلام الساسة في خطابهم الانتخابي مثلا غير سلوكهم بعده ومثل ذلك فيما يسمى بالخطاب المزدوج أي إن أغلب الناس لا يصدقون مزاعم أمريكا مثلا في دعواها الدفاع عن حقوق الإنسان وعن قيم الحرية والكرامة. وهذا جزء من استعمال الأخلاق في السياسة عند ممثلي الدول الحديثة. ولا أتصور الأمر مختلفا عند من يتكلم باسم الدولة الإسلامية ماضيا وحاضرا. وكما نبين في الهامش الموالي فإن الدول دائما تحتاج إلى نظامين من القيم: نظام الثوابت وتمثله سلطة رمزية ليس مؤثرة التأثير المباشر لأنها تؤثر عن طريق المثل العليا والتربية ونظام المتغيرات الذي يستجيب لصراع المصالح ومقتضيات توازن القوى في الجماعة الواحدة (السياسة الوطنية) أو بين الجماعات المختلفة (السياسة الدولية)".

يدعي المرزوقي بوجود نوعين من القيم، وينتج عنهما خطابين مزدوجين. ويعتبر هذا الخطاب المزدوج أخلاقا! وهذا الادعاء غريب وما يجعله أكثر غرابة أنه يصدر عن فيلسوف مسلم يناضل من أجل استئناف النظام الإسلامي. ادعاء يتعارض مع المرجعيات الإسلامية الكبرى، وليس هناك من آية قرآنية أو حديث نبوي أو حديث لفقيه مسلم يساند هذا الادعاء، حتى الفلاسفة الغربين لم ينظروا لهذا الازدواج اللاأخلاقي. بل نجد اليوم في الغرب نقدا شديدا لحالة الحداثة ورفض فرضياتها الأساسية التي أنتجت أزمة عميقة يعاني منها الإنسان الغربي، وما ما بعد الحداثة إلا تعبيرا رافضا للحداثة وبحثا لحلول تنقذ الدولة الحديثة من الانهيار والدمار. وهذا بحد ذاته اعتراف صريح بفشل الحداثة الغربية وطغيانها، وتشير أصابع الاتهام الإصلاحية في الغرب إلى النطاق الأخلاقي المفقود كسبب رئيس لهذه الأزمة.

نلاحظ هنا أننا أمام مفهومين مختلفين للدولة والدين الإسلامي. مفهوم يقول بأن جوهر الدين هو الأخلاق، وينتج من هذا الأصل أن الدولة الإسلامية تمتاز عن غيرها بسريان البعد الأخلاقي بكل شراييها ومفاصلها. وهو مفهوم يمثله الحلاق.

بالمقابل يقف مفهوم معاكس ومختلف يعتبر أن الأخلاق رمزية ومثالية منفصلة عن أخلاق الواقع المتغيرة التي تخضع لقوانين المصالح، أما جوهر الدولة هو الرعاية والحماية. والحلاق يعترف بدور الدولة بالرعاية والحماية كوظائف مهمة ورئيسية. لكنها ليست وظائف مجردة، بل يجب أن تكون مرجعيتها أخلاقية.

الحلاق ينادي بضرورة الوصل بين الأخلاق ومناحي الحياة، فالأخلاق نطاق رئيسي في منظومته الفكرية. بينما يعتقد المرزوقي بضرورة الفصل بين الأخلاق والواقع، فالأخلاق مسألة مثالية لا تناسب الواقع على الدوام.